اختيارات السيرافي في باب التصغير

د.عدنان يحيى جسَّام
جامعة بغداد - مركز البحوث النفسية

الخلاصة
يدرس هذا البحث بعض آراء السيرافي الصرفية في التصغير في كتابه " شرح كتاب سيبويه" رابطاً بينها وبين معطيات الدرس الصرفي قديما وحديثاً، وموازنة ما استخلصناه من آراء السيرافي مع آراء اللغويين والنحاة السابقين له والمتأخرين عنه؛ عرضنا في هذا البحث تعريف التصغير لغة واصطلاحا، وأوزانه القياسية وما شذَّ عنها بالأمثلة في كلا الحالين؛ ثمَّ عرضنا آراء النحاة فيه، ابتداءً من سيبويه ومن تبعه ومن خالفه، مروراً بالسيرافي وانتهاءً بالمتأخرين، متَّخذين من ثلاثة نماذج مداراً للبحث والنظر في آراء السيرافي فيها وحججه واستدلالاته على صحة آرائه، وهذه النماذج هي:" تصغير أحوى، وتصغير الاسم الثلاثي الأصل المزيد بثلاثة أحرف، واصل (رُوَيْد) قبل تصغيره"، ومن ثَمَّ رجَّحنا من الآراء ما وجدناه راجحاً على غيره بالدليل السماعي أو القياسي. نسأل الله السداد.

Morphological Views of Al-Seraphy in the matter of "altasqeer" (reduction)

Dr. Adnan Yahya Jassam
University of Baghdad - Psychological Research Center

Abstract
This paper addresses some of the morphological views of Al-Seraphy in the matter of "altasqeer" (reduction) in his book, "shareh ketab Sibawayh" (the explanation of Sibawayh's book) linking between them (views of Al-Seraphy) and the data of the morphological theme, in ancient times, and recently. Through balancing between what we have learned from the views of Al-Seraphy and the views of other former linguists and grammarians and latecomers of him. In this research we have linguistically and idiomatically explained the definition of "altasqeer" (reduction), and it's standard morphological balancing and what has deviated from it, by the examples in both cases; then we has produced the views of the grammarians of that "the definition of "altasqeer" (reduction)", starting from Sibawayh and those who followed or goes against him, passing by Al-Seraphy and ending with those who are latecomers, considering from three models an orbit for the research and considering the views of Al-Seraphy, his arguments and inferences on the trueness of his views, and these models are: " "Tasqeer Ahwa"(the reduction of Ahwa), and the reduction of the triple origin name, which has been added to it three more characters, and the origin of (Ruwaid) before it has been reduced. Then we have outbalanced the views of what we found likely to overcome others by the Acoustic and standard evidence. We ask God Allah" to be with us"

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة
الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وعلى آله وأصحابه ومن والاه، وبعد.
يُعد شرحُ كتاب سيبويه لأبي سعيد السيرافي (٣٦٨هـ) من أشهر شروح الكتاب وأجودها؛ وذلك (لقيمة هذا الشرح وكونه شرحاً لم يسق السيرافي إلى مثله) [(١)]، لما تضمنه من آراء قَيِّمة ونقاشات وافية وأدلة وشواهد؛ ولمكانة السيرافي العلمية بين العلماء.
فقد تضمن هذا الشرح الكثير من آراء السيرافي النحوية واللغوية نجدها واضحة شكل جلي، ولم يكتفِ السيرافي بطرح آراءه في أثناء شرحه للكتاب بل كان يناقش ويقدم الأدلة الداعمة لما يراه صواباً، ويبين أسباب ضعف آراء المخالفين له، فكانت آراءه تستند الى أُسسٍ علميةٍ ومنطقية من أساسات القبول والرد في النحو واللغة من سماع وقياس؛ ويأتي بالأمثال والشواهد ما يؤيد مذهبه ويضعف رأي المخالف، وهكذا كان السيرافي سائرا في شرحه للكتاب.

وقد وجدنا أنَّ من الآراء الجديرة بالبحث آراءه في باب التصغير، فقد وافق فيها بعض الآراء وخالف بعضها الآخر، مقدما الأدلة الساندة لما ذهب إليه. حرصنا في هذا البحث على تقصي آراءه في باب التصغير وعرض الآراء الموافقة له والآراء المخالفة، مستعرضين أدلة الفريقين، ورجَّحنا من الآراء ما وجدناه راجحا لقوة الأدلة على رجحانه مبينين أسباب ضعف الرأي المرجوح. والحمد لله أولاً وآخراً.

تمهيد: التصغير لغة واصطلاحاً

التصغيرُ في اللُّغة: يدلُّ على القِلَّةِ والحقارةِ[٢]، والصِغَرِ ضِدُّ الكِبَرِ[٣]، و((خلافُ العِظَمِ))[٤].

وفي الاصطلاح: على وجهين: عامٌّ وخاصٌّ. ((فالعامُّ: نَقلُ الاسم من صيغته الأصليةِ إلى صيغةٍ أُخرى بزيادةِ ياءٍ ساكنةٍ خفيفةٍ. فقولنا: نقلُ الاسم من صيغتهِ الأصلية، نعني به التكبيرَ؛ لأنَّ الصيغةَ الأصليةَ المُكبّرةَ هي أصلٌ للصيغة المُصغَّرة، وهي طارئةٌ عليها))[٥].

وأمَّا المعنى الاصطلاحي الخاص: فهو ضمُّ أوَّلِ الاسم المتمكِّنِ وفتْحُ ثانيه وإلحاقُ ياءٍ ثالثةٍ ساكنةٍ[٦]، ((فإنْ كان ثُلاثياً لَمْ يُغَيَّر بأكثرَ من ذلك. وإنْ كان رُباعياً فصاعِداً كُسِرَ ما بعدَ الياءِ. فالأمثلة الثلاثة: فُعَيْل نحو فُلَيْس، وفُعَيْعِل نحو: دُرَيْهِم، وفُعَيْعِيل نحو دُنينير))[٧]، وهذه الأمثلةُ الثلاثةُ هي الأوزانُ القياسيةُ في التصغير[٨]، في الثلاثي والرباعي والخُماسي على التوالي[٩]. ونُقِل عن الزمخشري قوله: ((وما خالَفَهنَّ- يعني هذه الأوزان الثلاثة- فَلِعِلَّةٍ وذلك في ثلاثةِ أشياءَ مُحَقَّر أفعالٍ كأجمالٍ وما في آخره ألفُ تأنيثٍ كَحُبْلَى، وحُمَيْراء أو ألفٌ ونونٌ مضارعتان كَسُكيران))[١٠].

المبحث الأول: تصغير (أحوى). يرى سيبويه (ت١٨٠هـ) أنَّ تصغيرَ (أحوى) يكون: (أُحي)[١١]، فعند التصغير اجتمعت فيه ثلاثَ ياءات، الأوْلى ياء التصغير، والثانية المنقلبة عن الواو المكسورة إذ وقعت قبلها ياء التصغير، وبعدها الياء التي كانت ألفاً مقصورة فأُعيدت إلى أصلها، فَصِرنَ ثلاثُ ياءات، فَحُذِفت إحداهن للتخفيف، كأمثاله من كلام العرب وذلك نحو: (عطاء)، و(سقاية) فقالوا: (عُطيَّ) و(سُقيَّةَ). و(أُحيُّ) ممنوعٌ من الصرف لأنَّه مزيدٌ بألفٍ ملازمةٍ له في أوَّله[١٢].

ونُقِلَ عن عيسى بن عمر(ت١٤٩هـ) أنَّهُ كان يقول: ((أُحيٌّ ويَصرف))[١٣] وحُجَّتهُ أنَّ تصغيره نقص عن وزن الفعل نقاصانًا لازمًا؛ وذلك انَّ الفعل (أُحيِّي) المأخوذ منه (أُحيُّ) يحتمل ثلاث ياءاتٍ؛ في حين أنَّ (أُحيُّ) لا تحتمل ذلك، فخرجت عن شبهها بالفعل، وبخروجها عن شبهها بالفعل في احتمالها للياءات الثلاث جعلها خارجةً عن شبهه في امتناع الصرف فصرفا.[١٤]

وقد وجَّهَ أبو علي الفارسي (٣٧٧هـ) قول عيسى بن عمر بقوله: ((وَجْهُ قول عيسى أنَّهُ لمَّا رأى الفعلَ يحتَمِلُ ثلاثَ ياءاتٍ في (يُحَيِّي) ووجد هذه الكلمة لا تحتمِلُها جعلها بامتناعها من احتمالها خارجةً عن شَبَهِ الفِعلِ. ألا ترى أنَّه لو كانت مُشْبِهةً للفعلِ لاحتملت ما يحتمله الفعلُ من الثلاثِ، فاحتمل (أُحيٌّ) كما احتمل (أنا أُحيِّي)، فلمَّا لَمْ تحتمل ذلك وإن احتمله الفعل جَعَلَها بذلك خارجةً مِنْ شبهِ الفعلِ، وكما جعلها خارجةً من شَبَهِهِ بهذا كذلك جعلها خارجةً من شَبَهِهِ في امتناع الصَّرفِ فَصَرَفَ))[١٥]. والحُجَّةُ مع سيبويه ومن وافقه؛ لأنَّ هناك من الأسماء المزيدة بالألف ما هو أخفُ من (أحيَّ) ومع ذلك فهو ممنوعٌ من الصرفِ، وذلك نحو: (أصمّ) فهو أخفُ من(أحمر)، و(أرى) في حال التسميةِ به[١٦]. وهذا مارَدَّ به سيبويه قولَ عيسى بن عمر فقال: ((وأمَّا عيسى فكان يقول: أُحيٌّ ويصرف. وهو خطأ. لو جاز ذا لصرفت أصمَّ لأنَّهُ أخفَّ من أحمر، وصرفت أرأس إذا سمَّيتَ به ولم تهمز فقلت: أرَسَ))[١٧].

ومعنى كلامه هذا أنَّ مما يدلُّ على خطأ عيسى بن عمر في ما يراه هاهنا أنَّ (أصمَّ) غير مصروفٍ مع أنَّهُ أخفُّ من وزنِ (أفعل) وهو وزن الصفة المشبهة، و(أرَسَ) حينَ يسمى به رجلاً مثلاً - وأصلهُ (أرأس) وحُذِفتْ الألفُ منه تخفيفاً- أيضاً غيرُ مصروفٍ مع أنَّه مزيدٌ بالألف ونَقَصَ عن وزن (أفعل) فضلاً عن كونه أخفَّ من (أحوى) ولكنَّه غيرُ مصروفٍ أيضاً، يدلان على خطأ عيسى بن عمر في ما ذهب إليه كما يرى سيبويه. وكان أبو عمرو بن العلاء (١٥٤هـ) يرى أنَّ تصغير(أحوى) يكون: (أُحيٍ)[١٨] فلا يحذف الياء الأخيرة؛ لاجتماع ثلاث ياءات، ولكن يَعلّها إعلال (قاضٍ)[١٩]. وذكر عنه السيرافي (٣٦٨هـ) أنَّه كان يقول في تصغيره: (هذا أُحْيِّيٌ)[٢٠]. بالياءات الثلاث من دون إعلالٍ أو حذفٍ. وقد ردَّ سيبويه قولَ أبي عمرو بن العلاء بأنَّه غيرُ جائزٍ، ولو جاز كلامه لقلنا في عَطاءٍ: عُطيٍ، فـ(عطاء) عند تصغيره تجتمع فيه ثلاث ياءاتٍ أيضاً كـ(أحوى) فالياء الأولى ياء التصغير والثانية والثالثة منقلبتان عن الألف والهمزة التي رُدَّتْ إلى أصلها الواو ثم إلى الياء، فاجتمعتْ فيه ثلاثُ ياءات، ولكنَّ تصغيره يُخالف ما ذهب إليه أبو عمرو بن العلاء، فقد حُذِفت إحدى الياءات تخفيفاً، وهذا دليلٌ من القياس على بطلان ما ذهب إليه أبو عمرو بن العلاء وعدم جواز ما قاله. ودليلٌ آخر وهو أنْ لو كان ما قاله صواباً لقلنا في تصغير (سِقايةٍ): (سُقييّةَ) فجمعنا ثلاث ياءات في الكلمة، ولقلنا في تصغير (شاوٍ): (شُوييٌّ). فهذه الأمثلة جميعها تجتمع فيها ثلاثُ ياءات عند التصغير، ولكنَّنا حذفنا إحدى الياءات للتخفيف وأجدرُ بنا أن نجعل (أحوى) عند التصغير جارياً مجرى أمثاله من كلام العرب. وهذا ما استدل به سيبويه على خطأ أبي عمرو بن العلاء، فقال: ((وأمَّا أبو عمرو فكان يقول: أُحيٌّ. ولو جاز ذا لقلت في عَطاءٍ، عُطيٍ؛ لأنَّها ياء كهذه الياء، وهي بعد ياءٍ مكسورة، ولقلت في سِقايةٍ: سُقَيِّية وشاوٍ: شُوَيٌّ. وأمَّا يونس فقوله: هذا أُحيٌّ كما تُرى، وهو القياسُ الصوابُ))[٢١]. فسيبويه يذهب مذهب يونس(١٨٢هـ) في هذه المسألة فيحذف إحدى الياءات للتخفيف ولا يصرف.

ويبدو أنْ ((لا فرق عند سيبويه بين زيادة الثانية- يعني الياء- كما هي في تصغير (عطاء)، وعدم زيادتها كما هي في تصغير (أحْوَى)؛ لاستواء اللَّفظين في الثِّقَلِ لو جاءا تامين،- أي من غير حذف عند التصغير- فتقول في تصغير أحْوَى: (أُحَيٌّ) غير مصروفٍ، والأصل: (أُحَيْوِيٌّ) فقلبتْ الواو وأُدغم فيها ياء التصغير، فصار (أُحَيِّ)، فاجتمع فيه ما اجتمع في (عُطَيّ) قبل أن يُخفف بالحذف فألحقَ به. وأبو عمرو يُفرِّقُ فيحذفُ في (عُطيّ) ونحوه مِمَّا الياء الأوْلى والثانية فيه زائدتان

ولا يحذفُ في (أُحَيٍّ) ونحوه؛ لأنَّ الياء الثانية في موضع العين مع الإجماع على اغتفار ذلك في الفعل كـ(أُحيي) مضارع (حَيَّيتُ)، وفي الاسم الجاري عليه كـ(المُحْيّ) و (التَّزَيّ) مصدر تزيَّا بالشيء. وإنَّما اغتُفِرَ ذلك في الفعل من أجلِ أنَّه عَرضه لحذف آخره بالجزم ثُمَّ حُمِلَ عليه اسمُ الفاعل والمصدر))[٢٢].

وذهب مذهبَ سيبويه كلٌّ من: المُبرّد[٢٣](٢٨٥هـ)، وابن السراج[٢٤](٣١٦هـ)، وأبي جعفر النحاس[٢٥](٣٣٨هـ). أمَّا السيرافي فقد أيَّدَ قولَ سيبويه ورجَّحهُ على رأي أبي عمرو بن العلاء، محتجَّاً بتصغير العرب لـ(معاوية) على (مُعيَّة) فحذَفوا منه إحدى الياءات الثلاث تخفيفاً، وذكر شاهداً يؤيِّد ذلك، وهو قول الشاعر:

وفاءُ ما مُعيَّة مِنْ أبيه لِمَنْ أوْفى بعهدٍ أو بعقدِ[٢٦]

فقال: ((وكانَ أبو عمرو بن العلاء يقول: هذا أُحيِّيٌ وقد ردَّه سيبويه، ويدلُّ على صحةِ قول سيبويه في (أُحَيَّ) بحذف الياء الأخيرة تصغير العرب (مُعيَّة) والبيت الذي أنشدناه فيه))[٢٧].

وقال أبو علي الفارسي عن قولِ أبي عمرو بن العلاء: ((وقول أبي عمروٍ يَرُدُّه الاستعمال وإنْ كان له وجهٌ من القياس))[٢٨].

نرى أنَّ السيرافي كان مصيباً في ما ذهب إليه من تأييده لسيبويه وذلك لما يأتي:

١. ما احتجَّ به سيبويه نفسه من أدلّةِ الاستعمال في تصغيرِ(عطاءٍ) و(سقايةٍ) و(شاوٍ) فعند التصغير حذفت من هذه الكلمات الياء الثالثة للتخفيف.
٢. الأوْلى ألّا يُلتفت إلى زيادة الياء وعدمها؛ لأنَّ اللَّفظين سيكونان متساويين في الثِّقلِ عند عدم الحذف منهما. أمَّا اجتماع الياءات الثلاثة في بعض الأفعال، فهذا جائزٌ، لأنَّ الفعلَ قد يُحذَفُ منه عند الجزم.
٣. إنَّ رأيَ أبي عمرو بن العلاء يردُّه الاستعمال، وإنْ كان له وجهٌ من القياس.
٤. ما أيّد به السيرافي قولَ سيبويه، وهو تصغير العرب لـ(معاوية) على (مُعيَّة) بدليل الشاهد الذي أورده في ذلك.

المبحث الثاني: تصغير الاسم الثلاثي المزيد بثلاثة أحرف.

عند تصغير الاسم الثلاثي المزيد بثلاثة أحرفٍ، فإنَّهُ يُحذَف منه من الزيادات ما يجعلهُ على وزنٍ من أوزان التصغير. واختلف بعضُ النحاة في أيِّ الحروف الزائدة أولى بالحذف من غيره عند التصغير، وذلك نحو: (مُقعَنسِس)[٢٩] فسيبويه يرى أنَّ ما يبقى منه عند تصغيره هو الحرف الذي له مزيةٌ على الحرفين الباقيين من الزوائد، فعند تصغير (مقعنس) إمَّا أن يكون على (مُقيعس) وإمَّا أن يكون (مُقيعيس)، وذلك بإثباتِ الميمِ وحَذْفِ إحدى السينين، لأنَّ الميم وإن كانت زائدة فلها مزيتان، الأوْلى: إنَّ لها معنًى، وهو لزومها لأسماء الفاعل، وأسماء المفعول؛ والثانية: إنَّها في أوّلِ الكلمة، والآخِرُ أوْلى بالحذفِ من الأوّل؛ وفضلاً عن ذلك فإنَّ وقوع السين في آخر الكلمة وتكرارها جعلها أولى بالحذف من الميم[٣٠]. فقال: ((وإذا حَقَّرت مُقعنسٌ حذفت النون وإحدى السينين؛ لأنَّك كنت فاعلاً ذلك لو كسَّرته للجمع. فإن شئت قلت: مُقيعِسٌ، وإن شئت قلت مُقيعيسٌ))[٣١]. ودليل سيبويه على صحةِ مذهبه هذا أنَّنا إذا أردنا جمع (مقعنسس) جمع تكسير، حذفنا النون، وإحدى السينين فيكون (مقاعس) أو(مقاعيس)، وذلك لأنَّ التصغير وجمع التكسير من بابٍ واحدٍ[٣٢]. وخالفه المبرّد في ذلك، فهو يرى أنَّ الأوْلى بالحذف من حروف الزيادة في (مُقعنسس) هو الميم والنون، وذلك لأنَّ السين مُلحِقةٌ، والمُلْحِق كالأصلي، وعليه فلا يجوز حذفُ الملحِق، في حين أنَّ الميمَ غيرُ مُلْحِقةٍ، فـ(مُقْعَنْسِس) عند المبرّد مُلْحِقةٌ بـ(مُحْرَنْجِم)[٣٣]. فتصغيره يكون (قُعيسس) و(قُعيسيس)، وإليك قوله: ((وكان سيبويه يقول في تصغير(مُقعنسس): مُقَيعس، ومُقيعيس، وليس القياسُ عندي ما قال؛ لأنَّ السين في مُقعنسس مُلْحِقةٍ. فالقياس: قُعَيْس، وقُعيسيس، حتى يكون مثل حُرَيم، وحريجيم))[٣٤].

ويرى ابن السراج أنَّ الميم لا تحْذَف من (مُقْعَنْسِس) وإن كان ملحقاً بـ(مُحْرَنْجِم)، لأنَّها –الميم- إنَّما دخلت لمعنى اسم الفاعل فالذي يُحذَف منه النون والسين الأخيرة الزائدة[٣٥].

ويرى أنَّ كلَّ حرفٍ داخلٍ لمعنىً مُعيّنٍ لايجوز حذفه عند جمع التكسير[٣٦]، فذهب مذهب سيبويه في تصغير (مُقَعْنسس) على: (مَقيعس) و(مُقَيْعِيس)[٣٧].

وردَّ ابنُ ولاّد(٣٣٢هـ) رأي المبرّد، وأيَّدَ رأي سيبويه مبيِّناً خطأ المبرّد في ما ذهب إليه، وأنَّهُ ناقض نفسه في هذه المسألة، فَنَقل عنه أنَّهُ بعد مسألة (مُقعنسس) ذكر– أي المبرّد- أنَّ الزائد أولى بالحذف، وأنّ الدال في (مُقدَّم)، أولى بالحذف من الميم؛ لأنَّ الدال مكررة، فتصغيره يكون(مُقيدم)، ونقل ابن ولاّد عنه أنَّ العرب قالت: (مُقادِم)؛ لأنهم يرون أنَّ بقاء الميم أولى من بقاء ما كان مكرراً[٣٨]. ثمَّ بين تناقض كلام المبرّد بين قوله هذا وبين ما خالف فيه سيبويه في تصغير (مُقَعْنِسس)، فقال: ((فإذا كان يزعم-يعني المبرّد- أنَّهُ يحذف المُلْحِق ويُبْقِي المُكرَّر فقد صار المُكرَّر أوْلى وصارت الميمُ أوْلى من المكرَّر عنده وكذلك هي عند العَرب، فكيف جاز أنْ يحذِفَ المُلْحق للمكرَّر؟ وهذا كلامٌ متناقضٌ بعيدٌ من الصواب، والذي عليه كلامُ العرب مِمَّا لا يختلف أنَّ الميم أوْلى من المُلْحِق لأنَّ فيها معنًى وليسَ في المُلْحِق معنًى أكثر من البناء، والمُلْحِق أولى من المُضاعف الذي ليس بمُلْحِق؛ لأنَّ ذلك جرى مجرى الأصلي وإنْ كان زائداً، والمضاعف زائدٌ لم يجر مجرى الأصلي، والأصليُّ لا يُحذَف إلاَّ أنْ لا يكون في الكلمةِ زائدٌ البتة نحو سفيرج، فإن كان فيها زائدٌ كان أوْلى بالحذفِ، وإن كان الزائدُ لمعنًى نحو ميمُ محرنجم تقول: حُريجم، فإن كان فيها زائدان أحدهما لمعنًى أُبْقِي الزائدُ الذي له معنًى وحُذِفَ الزائد الآخر، كان مُلحِقاً أو غير مُلْحِق))[٣٩]. من هذا نجدُ أنَّ ابن ولاّد يؤيِّدُ سيبويه، ويرى أنَّ الميمَ أولى بالثبوتِ من المُلحِق لما فيها من معنًى لا يوجدُ في المِلحِق، وإن كان المُلْحِق كالأصلي. وأنَّ الملحق أولى بالثبوت من المضاعف. وإن كانت الكلمة لا تحتوي على زائد سوى الميم، فهو أولى بالحذف- أي الميم- وإن كان فيه معنىً. نحو: (محرنجم) فتصغيره يكون (حُرَيْجِم). أمَّا إذا كان في الكلمة أكثرَ من زائدٍ، أُبقي ذو المعنى- وهو الميم هنا- وحذف الزائد الآخرَ مُلحِقاً كانَ أو غير مُلْحِق. أمَّا

السيرافي فقد ذهب إلى ما ذهب إليه سيبويه، وابن ولاّد وأيَّد سيبويه ورجَّح رأيه على رأي المبرّد بقوله: ((وقول سيبويه أجودُ؛ لأنَّ إحدى السينين، وإن كانت للإلحاق فهي زائدة إلّا أنَّ لها قوة الإلحاق، وللميم قوتان إحداهما أنَّها أوّل والأُخرى أنَّها لمعنى فهي أولى بالتبقية))[٤٠].

ومعنى ذلك: أنَّ ما يجعل الميم أولى بالثبوت، ويؤكِّد صحة مذهب سيبويه في رأي السيرافي سببان: الأوّل: أنَّ لوجودها في الكلمة معنىً- وهو اسم الفاعل-، والثاني: إنَّها في أوَّل الكلمة، والأخير أولى بالحذف من الأوَّل. وإلى هذا الرأي ذهب أبو الحسن ابن الورَّاق(381هـ)، مؤكِّداً صواب ما ذهب إليه سيبويه بما ذكر ابن ولاّد والسيرافي مُزيداً على ما ذكراه بأنَّ التكرار يَثْقُلُ عليهم، ولذلك كان حَذْف السين أولى، لاجتماع التكرير ووقوعها في طرف الكلمة الأخير، فقال: ((ثُمَّ حَصَلَ للميم قوة من وجهين اثنين: أحدهما: إنَّها في أوّل الكلمة، والسين في آخرها، والأواخر بالحذف أولى من الأوائل. والثاني: إنَّ التكرار يثقل عليهم، فكان حذفُ السين أَوْلى،لاجتماع التكرير فيها، وأنَّها طرف))[٤١]. واختار الجوهري(٣٩٣هـ) رأي سيبويه على رأي المبرّد[٤٢].واختاره الأعلم الشنتمري(٤٧٦هـ) للأسباب التي ذكرها السيرافي أنفسها[٤٣]. وذكر العكبري(٦١٦هـ) كلا المذهبين في هذه المسألة- مذهب سيبويه ومذهب المبرّد- من دون أن يرجِّح بينهما أو يختار أحدهما[٤٤]. في حين نجد أنَّ ابن يعيش(٦٤٣هـ) يختار رأي سيبويه ويُقدِّمه على رأي المبرّد، ويقول عنه: ((والمذهب الأوَّلُ هو المختار))[٤٥]. وهذا ما ذهب إليه الرضي الاسترابادي(٦٨٨هـ)((لأنَّ السين وإن كانت للإلحاق بالحرف الأصلي وتضعيف الحرف الأصلي لكنَّها طرف وإن كانت الزائدة هي الثانية، أو قريبة من الطرف وإن كانت هي الأولى، والميم لها قوة التصدُّر مع كونها مطردة في معنى))[٤٦].

ونرى أنَّ ما ذهب إليه السيرافي في ترجيحه لرأي سيبويه على رأي المبرّد أولى، وهو الصواب، وذلك لأنَّ:

١. ما ذكره سيبويه من أنَّ جمع (مُقعنسس) جمع تكسير يكون بحذف النون وإحدى السينين، والتصغير والتكسير من باب واحد.
٢. الميم زائدة لمعنى وذهابها من الكلمة يُذهب هذا المعنى معها، في حين أنَّ التصغير لا يُحول معنى الكلمة إلى معنًى مغاير، بل يُقلل من المعنى ويُحقِّره، أمَّا اذا حذفنا الميم من (مُقعنسس)، فإنَّ معنى اسم الفاعل لا يبقى في الكلمة ويذهب مع الميم، والميم هي التي جَلبت هذا المعنى للكلمة بزيادتها فيها.
٣. إنَّ الميم أوّل الكلمة، والسين في آخرها، والأواخر أولى بالحذف من الأوائل.
٤. التكرير في السين مع أنها طرف يجعلها أولى بالحذف من الميم؛ لأنَّ تكريرها يثقل عليهم.

المبحث الثالث: أصل (رويد) قبل تصغيره (أرواد).

من الألفاظ المصغرة التي اختلف فيها النحاة مِمَّ صُغِّرت، وما أصلها (رويد) وتأتي (رويد) على أربعةِ أوجهٍ[٤٧].

الأوَّل: اسمُ فعلٍ بمعنى الأمر أي (أرود)، وذلك نحو: رويدَ زيداً: أي أمهلهُ.

الثاني: صفة نحو: ساروا سيراً رويداً، أي مترفقاً.

الثالث: الحال نحو: دخل القومُ رويداً، أي دخلوا متمهلين.

الرابع: أنْ تكون مصدراً نحو: رويد نفسهِ، فهو مضافٌ، منصوبٌ بفعلٍ محذوف.

واختلف النحاة في (رويد) اسمِ الفعلِ مِمَّ صُغِّرَ، وما أصله. إذ يرى سيبويه أنَّه مُصغَّرٌ من (إروادٍ) الذي هو مصدرُ (أرْود)، والذي يدلُّ على مذهبه هذا قولهُ: ((تقول: رُوَيْدَ زيداً، وإنَّما تريد أرْوِد زيداً... وسمعنا من العرب من يقول: والله لو أردت الدراهم لاعطيتُك رُوَيدَ ما الشعر. يريد أورد الشعر، كقول القائل لو أردت الدراهم لاعطيتُك فدع الشعرَ. فقد تبين لكَ أنَّ رويداً في موضع الفِعْل))[٤٨]. فـ(أرْوِد) فِعْلُ أمرٍ ومصدره إرواد[٤٩]. ووافقه ابن السراج(٣١٦هـ) في أنَّ (رويد) مأخوذٌ من (أرود) بمعنى المهلة[٥٠]. أمَّا السيرافي فقد ذهبَ مذهب سيبويه في (رويد) وفصَّل القول فيه، ونقل عن الفرَّاء(٢٠٧هـ) رأياً مغايراً لمذهب سيبويهِ ومن وافقه، فردَّ عليه السيرافي مؤيداً رأي البصريين، فالسيرافي يرى أنَّ (رويدَ) مبني على السكونِ في الأصل؛ لأنَّه في معنى الأمر وواقعٌ موقعه، والأمرُ مبنيٌّ على السكون، ولكنَّهُ حُرِّك بالفتح لاجتماع ساكنين، وهما سكون الياء وسكون الدال، فَحُرِّكت الدال بالفتحِ استثقالاً للكسرة من أجل الياء التي قبلها، ورويد مُصغَّرٌ من (إروادٍ) الذي هو مصدر(أرْوِد) و(أرْود) في معنى أمهل، فهو مصغرٌ تصغيرَ ترخيمٍ، إذ حُذِفَتْ منه الزوائد- أي من (أرواد)- وهي الهمزة التي في أوّله، والألف التي هي رابعُ أحرف الكلمة. وهذا هو الراجحُ عند السيرافي على رأي الفرَّاء القائل بأنَّ (رويد) تصغير(رَوْدٍ)[٥١]، وذلك لأنَّ (أرواد) يقعُ موقع (رُوَيْد)، و(رود) لا يقع موقعه، أي إنَّ (أرود) فِعْلُ أمر و(رويد) يقع موقع الأمر، في حين أنَّ (رود) مصدر، و(رويد) لا تقع موقعه عند إرادة الأمر، فكونه- رويد- مأخوذاً مما يقع موقعه أولى في المعنى من كونه مأخوذاً مما لا يقع موقعه. قال السيرافي: ((فمن ذلك (روَيْدَ زيداً) وهو مبنيٌّ، وكان الأصل فيه أنْ يُبنى على السكون؛ لأنَّه واقعٌ موقع الأمر، والأمر مبنيٌّ على السكون فاجتمع في آخره ساكنان الياء والدال فَحُرِّكت الدال؛ لاجتماع الساكنين، وكان الفتح أولى بها استثقالاً للكثرة[٥٢] من أجل الياء التي قبلها كما قالوا: أين وكيف ففتحوا، ورويدَ تصغيرُ ارواد وارواد مصدرُ أرود، ومعنى أرود: أمهل، وصَغَّروه تصغير الترخيم لحذف الزوائد وهي الهمزة التي في أوَّلها والألف التي هي رابعُها. وقال الفرّاء: (إنَّ رُويد تصغيرُ رودٍ)، والذي قاله البصريون أولى لأنَّ أرود يقعُ موقع (رُوَيْدَ)، و(رَوْدٌ) لا يقع في موقعه فلَأنْ يكون مأخوذاً مما يقعُ موقعه ويطابقه في المعنى أولى))[٥٣].

وإليه ذهب الجوهري[٥٤](٣٩٣هـ)، وابن سيده(٤٥٨هـ)، فقد ذهب مذهب سيبويه والسيرافي مُخطِّئاً رأي الفرّاء من دون أنْ ينسبهُ إليه، فقال: ((والإروادُ: الإمهالُ، ولذلك قالوا: رُويداً بَدَلٌ من قولهم ارواداً التي بمعنى أرود، فكأنَّه تصغير الترخيم بطرح جميعِ الزوائدِ، وهذا حُكْمُ هذا الضرب من التحقير، وهذا مذهبُ سيبويه في رويد، لأنَّه جعله بدلاً من أرْوِد، غير أنَّ

رويداً أقربُ إلى إرواد منها إلى أرود، لأنّها اسمٌ مثل إرواد))[٥٥]، ونلتمس من هذا النص ميلاً من ابن سيده إلى أنْ يكون (رُوَيْدَ) بدلاً من المصدر (إرواد) وليسَ من الفعل (أرود)؛ لأنَّ (إرواد) اسم، و(رويد) اسم مثله، في حين أنَّ (أرود) فعلٌ، ولا نوافقه الرأي في ذلك؛ لانَّ أسماء الأفعال ألفاظٌ تقومُ مقام الأفعال في الدلالة على صيغ الأفعال وعملها، وتنوب عن أفعالها في ما لها من عملٍ ومعنى[٥٦]، ((وهي ألفاظ تؤدي معاني الأفعال ولا تقبل علاماتها، وليست هي على صيغها فسماها النحاة أسماء الأفعال))[٥٧]. نعم إنَّ أسماء الأفعال تنوب عن المصادر النائبة عن الأفعال[٥٨]، لكن الغالب عليها نيابتها عن الأفعال، وإنْ نابت عن المصادر فلأنَّ هذه المصادر نائبةٌ عن الأفعال وعاملة عملها، فما المانع من أن يكون (رويد) اسم فعلٍ نائباً عن الفعل مباشرةً، وليسَ عن المصدر النائب عن الفعل. وشيء آخر وهو أنَّ جُلَّ أسماء الأفعال نائبةٌ عن أفعال في العمل والمعنى، وهذه الأفعال لها مصادر أخذت منها هذه الأفعال، والمصادرُ أسماء، فهل نقول: إنَّ أسماء الأفعال جميعها نائبةٌ عن المصادر لأنَّها أسماء مثلها؟!، وهذا مالم يقل به أحدٌ. ثم قال ابن سيده: ((وذهب غير سيبويه إلى أنَّ رُوَيْدَ: تصغير رَوْدٍ، وأنشدَ:

كأنَّه مثلُ من يَمشي على رُود[٥٩].

وهذا خطأ؛ لأنَّ روداً لم يوضع موضع الفِعْلِ كما وُضِعَتْ إرواد، بدليل أرودْ))[٦٠]، يعني أنَّ (أرواد) قائمٌ مقامَ فعله (أرود) ودالٌ عليه، وهذا دليلٌ على أنَّ (رويد) مصغرٌ منه؛ لأنّه قائمٌ مقام الفعلِ ودالٌ عليه، بعكس(رود) الذي لم يقع موقع الفعل.

ويرى الخوارزمي(٦١٧هـ) أنَّ (رويداً) إنْ كانت مصروفة منونة وكانت حالاً أو صفة نحو: (ساروا سيراً رويداً)، فهي تصغير (رُوْدٍ)، وان كانت اسمَ فعلٍ غيرَ منصرفٍ ولا منون، فهو تصغير (ارودٍ) المصدر لـ(أرود)[٦١]. وذهب ابن يعيش(٦٤٣هـ) مذهب سيبويه والسيرافي- في رويد- وفصَّل القول في بنائه واشتقاقه كما فعل السيرافي[٦٢]. وذهب الرازي(بعد ٦٦٦هـ) في مختار الصحاح مذهب الخوارزمي، إلى أنَّ (رويداً) المنصرف تصغير(رودٍ)، و(رويدَ) اسم الفعل الممنوع من الصرف تصغير ترخيمٍ من (أرواد)[٦٣]. وذهب ابن هشام(٧٦١هـ) مذهب السيرافي[٦٤]،وكذلك صنع الشاطبي[٦٥](٧٩٠هـ)، والأزهري[٦٦](٩٠٥هـ). وإنَّ مما يُضعَّف رأي الفرَّاءِ ويقوي رأي سيبويه والسيرافي عندنا ما يأتي:

١. لم نجد رأي الفرَّاء هذا في كتابه (معاني القرآن) الذي وضع فيه خلاصة فكره النحوي ويُعدُّ عيناً على المذهب الكوفي ودليلاً عليه؛ فإنَّما هو رأيٌ منقولٌ عنه حسب.
٢. ما ذكره السيرافي من أنَّ (أرود) يقع موقع الفعل وينوبُ عنه (رويد) ويعمل عمله، في حين أنَّ (رود) لا يقع موقع الفعل.
٣. ذهب النحاة واللغويون جميعهم- في ما اطلعنا عليه من المصادر- مذهب سيبويه والسيرافي في (رويد)، فهم يرون أنَّه مصغرٌ من (ارواد) تصغيرَ ترخيمٍ بحذف زوائده.

الخاتمة

توصل هذا البحث إلى جملة من النتائج يمكن إجمالها بالآتي:

١- كان السيرافي مؤيدا لسيبويه في اختيارات مستندا إلى أسس الأصول النحوية من سماع وقياس، ويأتي بالأمثلة لإسناد رأيه وبيان ضعف مذهب غيره.
٢- أنَّ تصغيرَ (أحوى) يكون: (أُحي) بدليل تصغير العرب لـ(معاوية) على (مُعيَّة) فحذَفوا منه إحدى الياءات الثلاث تخفيفاً.
٣- عند تصغير الاسم الثلاثي المزيد بثلاثة أحرفٍ((مُقعنسس: مُقَيعس، ومُقيعيس)) ، فإنَّهُ يُحذَف منه من الزيادات ما يجعلهُ على وزنٍ من أوزان التصغير وهذا ما يراه السيرافي مؤيدا سيبويه لأنَّ ما يجعل الميم أولى بالثبوت، ويؤكِّد صحة مذهب سيبويه في رأي السيرافي سببان: الأوّل: أنَّ لوجودها في الكلمة معنىً- وهو اسم الفاعل-، والثاني: إنَّها في أوَّل الكلمة، والأخير أولى بالحذف من الأوَّل.
٤- يرى السيرافي أنَّ (رويدَ) مبني على السكونِ في الأصل؛ لأنَّه في معنى الأمر وواقعٌ موقعه، والأمرُ مبنيٌّ على السكون، ولكنَّهُ حُرِّك بالفتح لاجتماع ساكنين، وهما سكون الياء وسكون الدال، فَحُرِّكت الدال بالفتحِ استثقالاً للكسرة من أجل الياء التي قبلها، ورويد مُصغَّرٌ من (ارودٍ) الذي هو مصدر(أرْوِد) و(أرْوِد) في معنى أمهل، فهو مصغرٌ تصغيرَ ترخيمٍ، إذ حُذِفَتْ منه الزوائد- أي من (أرواد)- وهي الهمزة التي في أوّله، والألف التي هي رابعُ أحرف الكلمة

الهوامش

---

[١] كتاب سيبويه وشروحه ١٩٢.
[٢] يُنظر: مقاييس اللغة ٢٩٠/٣ (صغر)، وشرح المُفصّل ابن يعيش ٣٩٤/٣، والمنهاج في شرح جمل الزجاجي ١١٠/٢.
[٣] يُنظر: الصحاح ٧١٣/٢ (صغر)، ومقاييس اللغة ٢٩٠/٣ (صغر)، وشرح المُفصّل ابن يعيش ٣٩٤/٣، ولسان العرب ٤/ ٢٤٥٢ (صغر).
[٤] المحكم والمحيط الأعظم ٤٢١/٥ (ص غ ر)، ويُنظر: شرح المُفصّل ابن يعيش ٣٩٤/٣، ولسان العرب ٢٤٥٢/٤(صغر).
[٥] المنهاج في شرح جمل الزجاجي ١١٠/٢.

(٦) يُنظر: الفصول الخمسون ٢٤٨، وشرح المُفصّل في صنعة الإعراب (التخمير) ٤٠٥/٢، وشرح المُفصّل ابن يعيش ٣٩٦/٣، والكُنَّاش في النحو والتصريف ٢٩٨/١، والمنهاج في شرح جمل الزجاجي ١١١/٢، وأوضح المسالك ٣٢٥/٤، والمطالع السعيدة ٣٠٩/٢، وهمع الهوامع ١٣١/٦، وحاشية الصبان ٢١٨/٤.

(٧) حاشية الصبان ٢١٨/٤-٢١٩.

(٨) يُنظر: شرح المُفصّل في صنعة الإعراب (التخمير) ٤٠٦/٢، والمنهاج في شرح جمل الزجاجي ١١٢/٢، وشرح التصريح ٥٦٠/٢.

(٩) يُنظر: شرح المُفصّل في صنعة الإعراب (التخمير) ٢٠٦/٢، وشرح المُفصّل ابن يعيش ٣٩٦/٣، والمنهاج في شرح جمل الزجاجي ١١٢/٢، وأوضح المسالك ٣٢٥/٤، والمقاصد الشافية ٢٦٣/٧، وشرح التصريح ٥٦٠/٢.

(١٠) شرح المُفصّل في صنعة الإعراب (التخمير) ٤٠٦/٢، ويُنظر: المنهاج في شرح جمل الزجاجي ١١٢/٢، وأوضح المسالك ٣٢٦/٤-٣٢٧.

(١١) يُنظر: الكتاب ٤٦٩/٣، ٤٧١-٤٧٢.

(١٢) يُنظر: المصدر والجزء انفسهما ٤٧١، وارتشاف الضرب ٨٦١/٢.

(١٣) الكتاب ٤٧٢/٣، ويُنظر: عمدة الكتاب ٢٦١، وشرح كتاب سيبويه ١٧٩/١٣، والمسائل البصريات ٣١٥/١ مسألة ٢٩، والمسائل العضديات ٤٩، والخصائص ٧٢/٣، والصحاح ٣٢٢/٦ (حوا)، والنكت في تفسير كتاب سيبويه ٤١/٣، وشرح المُفصّل في صنعة الإعراب (التخمير) ٤١٤/٢، والحديث فيه عن (أخيَّ) ولعله تحريف عن (أحيَّ)، والشافية في علم التصريف ٣٣/١، وشرح شافية ابن الحاجب ٢٣٣/١، وتذكرة النحاة ١٦٣، وتاج العروس ٤٩٦/٣٧ (حوو).

(١٤) يُنظر: المسائل البصريات ٣١٦/١ مسألة ٢٩، وشرح المُفصّل في صنعة الإعراب (التخمير) ٤١٤/٢، وشرح شافية ابن الحاجب ٢٣٣/١.

(١٥) المسائل البصريات ٣١٦/١ مسألة ٢٩.

(١٦) يُنظر: الكتاب ٤٧٢/٣، وعمدة الكتاب ٢٦١، وشرح كتاب سيبويه ١٧٩/١٣.

(١٧) الكتاب ٤٧٢/٣.

(١٨) يُنظر: الكتاب ٤٧٢/٣، وعمدة الكتاب ٢٦١، والحجة للقرّاء السبعة ١١٩/٤، والمسائل البصريات ٣١٥/١ مسألة ٢٩، والمسائل العضديات ٤٩، والصحاح ٢٣٢٣/٦ (حوا)، والنكت في تفسير كتاب سيبويه ٤٠١/٣، والشافية في علم التصريف ٣٣/١، وتذكرة النحاة ١٦٣، وتاج العروس ٤٩٦/٣٧ (حوو).

(١٩) يُنظر: المسائل البصريات ٣١٥/١ هامش رقم (٣)، وشرح شافية ابن الحاجب ٢٣٣/١.

(٢٠) يُنظر: شرح كتاب سيبويه ٢٠٩/٤.

(٢١) الكتاب ٤٧٢/٣.

(٢٢) إيجاز التعريف في علم التصريف ١٢٥.

(٢٣) يُنظر: المقتضب ٢٤٤/٢.

(٢٤) يُنظر: الاصول في النحو ٣٦٠/٣.

(٢٥) يُنظر: عمدة الكتاب ٢٦١.

(٢٦) البيت لدريد بن الصمّة في: جمهرة اللغة ٢٤٤/١ (ف ا و ي) و١٢٥٧/٣(سرى وأسرى) وللصمة بن جشم بن معاوية في: شرح شواهد الشافية المطبوع مع شرح شافية ابن الحاجب ٩٧/٤، وبلا نسبة في: الاشتقاق ١٨٨/١، وشرح المُفصّل ابن يعيش ٤١٤/٣.

(٢٧) شرح كتاب سيبويه ١٨٠/١٣.

(٢٨) المسائل البصريات ٣١٧/١.

(٢٩) المُقعَنْسِس: الشديد، أو المتأخر الراجع للخلف، يُنظر: الصحاح ٩٦٤/٣ (قعس)، وتاج العروس ٣٨٣/١٦ (قعس)، والقاموس المحيط ٢٣٩/٣ فصل القاف، باب السين.

(٣٠) يُنظر: علل النحو ٤٧٩-٤٨٠.

(٣١) الكتاب ٤٢٩/٣.

(٣٢) يُنظر: شرح التصريح ٥٦٦/٢، وهمع الهوامع ١٣٨/٦.

(٣٣) المحرنجم: المجتمع أو المزدحم، يُنظر: جمهرة اللغة ١٢١٧/٢، باب ما جاء على مفعنلل ومفعلّل، والصحاح ١٨٩٨/٥ (حرجم).

(٣٤) المقتضب ٢٥١/٢-٢٥٢.

(٣٥) يُنظر: الاصول في النحو١٢/٣.

(٣٦) يُنظر: الاصول في النحو٤٢/٣.

(٣٧) يُنظر: المصدر والجزء أنفسهما ٤٣.

(٣٨) يُنظر: الانتصار لسيبويه على المبرّد ٢١٦، ولم نجد هذا الكلام بنصه في المقتضب، بل وجدنا كلاماً يشبهه ويؤدّي معناه، وهو قبل مسألة (مقعنسس) وليس بعدها كما ذكر ابن ولّاد، قال المبرد: ((فإنْ حقَّرت مثل (مُنطَلِق) قلت: مُطيلق.

تحذف النون ولا تحذف الميم، وإنْ كانتا زائدتين، لأنَّ الميم للمعنى، ألا ترى أنَّك إذا جاوزت الثلاثة أدخلت الميم على كُلِّ فاعلٍ ومفعولٍ، وتدخل على المفعول من الثلاثة واسم الزمان، والمكان، والمصدر...)) المقتضب ٢٤٩/٢.

(٣٩) الانتصار لسيبويه على المبرّد ٢١٦- ٢١٧.

(٤٠) شرح كتاب سيبويه للسيرافي ١٣٢/١٣.

(٤١) علل النحو ٤٨٠.

(٤٢) يُنظر: الصحاح ٩٦٤/٣(قعس).

(٤٣) يُنظر: النكت في تفسير كتاب سيبويه ١٨/٣.

(٤٤) يُنظر: اللباب في علل البناء والإعراب ١٦٨/٢.

(٤٥) شرح المُفصّل ابن يعيش ٤٢٢/٣.

(٤٦) شرح شافية ابن الحاجب ١/ ٢٥٩- ٢٦٠.

(٤٧) يُنظر: الجمل في النحو للخليل ٣١٩، والكتاب ٢٤٣/١-٢٤٤، والاصول في النحو ١٤٣/١، والصحاح ٤٧٩/٢ (ريد)، وشرح المُفصّل في صنعة الإعراب (التخمير)٢٣١/٢، واللباب في علم الإعراب ١٨١، والقاموس المحيط ٢٩٤/١ (فصل الراء والزاي، باب الدال)، وشرح التصريح ٢٨٧/٢-٢٨٨، وتاج العروس ١٢٤/٨.

(٤٨) الكتاب ٢٤٣/١.

(٤٩) يُنظر: شرح كتاب سيبويه ٧/٥.

(٥٠) يُنظر: الأصول في النحو ١٤٣/١.

(٥١) لم نجده عند الفرَّاء في معاني القرآن، ويُنظر ما نُسب إليه في: شرح كتاب سيبويه ٧/٥، وشرح المُفصّل ابن يعيش ٨/٣، والمساعد على تسهيل الفوائد ٦٤٦/٢، وشرح التصريح ٢٨٨/٢.

(٥٢) لعل هناك تحريفاً، والصواب: (استثقالاً للكسرة)، بدليل قوله: (من أجل الياء التي قبلها...).

(٥٣) شرح كتاب سيبويه ٧/٥-٨.

(٥٤) يُنظر: الصحاح ٤٧٩/٢ (ريد).

(٥٥) المحكم والمحيط الأعظم ٤٢٢/٩ (رود).

(٥٦) يُنظر: شرح المُفصّل ابن يعيش ٣/٣، واللباب في علم الإعراب ١٨١، والكُنَّاش في النحو التصريف ٢١٠/١، وأوضح المسالك ٨١/٤، والمساعد ٦٣٩/٢، والمقاصد الشافية ٤٩٤/٥، وشرح التصريح ٢٨١/٢، والمطالع السعيدة ١٨٩/٢، ومعاني النحو ٣٤/٤.

(٥٧) معاني النحو ٣٤/٤.

(٥٨) يُنظر: شرح التصريح ٢٨١/٢.

(٥٩) الشطر للجموح الضفري، يُنظر: شرح اشعار الهذليين ٨٧٢/٣، والرواية فيه: (كأنَّه فاتن يمشي على رود) وكذلك في لسان العرب مج ٣/ج ١٧٧٣/١٧(رود)، وتاج العروس ١٢٣/٨(رود).

(٦٠) المحكم والمحيط الأعظم ٤٢٢/٩ (رود).

(٦١) يُنظر: شرح المُفصّل في صنعة الإعراب (التخمير) ٢٣١/٢-٢٣٢.

(٦٢) يُنظر: شرح المُفصّل ٨/٣-٩.

(٦٣) يُنظر: مختار الصحاح ١١٠ (رود).

(٦٤) يُنظر: أوضح المسالك ٨٦/٤.

(٦٥) يُنظر: المقاصد الشافية ٥٠٨/٥.

(٦٦) يُنظر: شرح التصريح ٢٨٧/٢.

المصادر والمراجع

- ارتشاف الضرب من لسان العرب، لأبي حيان الأندلسي (ت ٧٤٥ هـ)، تح وشرح ودراسة: د. رجب عثمان محمّد، مكتبة الخانجي بالقاهرة، مطبعة المدني، ط١، ١٤١٨هـ- ١٩٩٨م.
- الاشتقاق، لأبي بكر محمد بن دريد،(ت ٣٢١ هـ) تح وشرح: عبد السلام هارون، دار الجيل- بيروت، ط١، ١٤١١هـ- ١٩٩١م.
- الأُصول في النحو، لأبي بكر محمد بن السراج النحوي، (ت٣١٦ هـ)، تح: د. عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٣، ١٤١٧ه- ١٩٩٦م.
- الانتصار لسيبويه على المبرّد ، لأبي العباس أحمد بن محمد بن ولّاد التميمي النحوي (ت٣٣٢ هـ)، دراسة وتح: د. زهير عبد المحسن سلطان، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٤١٦ هـ- ١٩٩٦م.
- أوضح المسالك الى ألفية ابن مالك، أبي محمد عبد الله جمال الدين ابن يوسف ابن أحمد بن عبد الله بن هشام الأنصاري، (ت ٧٦١ هـ)، تح: محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيدا- بيروت،د.ت.

- إيجاز التعريف في علم التصريف، محمد بن مالك الطائي النحوي (ت ٦٧٢هـ)، تح: محمد عثمان، مكتبة الثقافة الدينية- القاهرة، ط١، ١٤٣٠هـ ٢٠٠٩.
- تاج العروس من جواهر القاموس، محمد مرتضى الحسيني الزبيدي،(ت ١٢٠٥ هـ)، تح: علي هلالي وآخرون، مطبعة حكومة الكويت، د.ت.
- تذكرة النحاة، محمد بن يوسف الشهير بأبي حيّان الأندلسي، تح: د. عفيف عبد الرحمن، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٤٠٦هـ -١٩٨٦م.
- الجمل في النحو، أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجّاجي، تح وتقديم: د. علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة، بيروت- لبنان، دار الأمل، أربد- الأردن، ط١، ١٤٠٤هـ- ١٩٨٤م.
- جمهرة اللغة، أبو بكر محمد بن الحسن بن دريد، (ت ٣٢١ هـ) حققه وقدم له: د. رمزي منير بعلبكي، دار العلم للملايين، بيروت- لبنان، ط١، ١٩٨٧.
- حاشية الصبان على شرح الإشموني على ألفية ابن مالك، محمد بن علي الصبان،(ت١٢٠٦ هـ)، ومعه شرح الشواهد للعيني، تح: طه عبد الرؤف سعد، المكتبة التوفيقية، د.ت.
- الحجة للقرّاء السبعة أئمة الأمصار بالحجاز والعراق والشام الذين ذكرهم أبو بكر ابن مجاهد، أبو علي الحسن بن عبد الغفار الفارسي (٢٨٨- ٣٧٧ هـ)، تح: بدر قهوجي، وبشير حويجاوي، دار المأمون للتراث، دمشق- بيروت، ط١، ١٤٠٤ هـ- ١٩٨٤--- ١٤١٩هـ- ١٩٩٩م.
- الخصائص، أبو الفتح عثمان بن جني،(ت٣٩٢ هـ)، تح: محمد علي النجّار، دار الكتب المصرية، المكتبة العلمية، د.ت.
- شرح أشعار الهذليين، أبو سعيد الحسن بن الحسين السُّكري،(ت ٢٧٥ه)، تح: عبد الستار أحمد فرّاج، مكتبة دار العروبة- القاهرة، مطبعة المدني- القاهرة، د.ت.
- الشافية في علم التصريف، جمال الدين أبو عمرو عثمان بن عمر الدويني النحوي المعروف بابن الحاجب (ت ٦٤٦هـ) ويليها الوافية نظم الشافية للنيسابوري، دراسة وتح: حسن أحمد العثمان، المكتبة المكية، مكة المكرمة- السعودية، دار البشائر الإسلامية، بيروت- لبنان، ط١، ١٤١٥ هـ- ١٩٩٥م.
- شرح التصريح على التوضيح، أو التصريح بمضمون النحو، خالد بن عبد الله الأزهري (ت ٩٠٥هـ) على أوضح المسالك الى الفية ابن مالك لجمال الدين أبو محمد بن عبد الله بن يوسف بن هشام الأنصاري، تح: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ط١، ١٤٢١ هـ - ٢٠٠٠م.
- شرح المفصّل في صنعة الإعراب الموسوم بالتخمير، تأليف صدر الأفاضل القاسم بن الحسين الخوارزمي (٥٥٥- ٦١٧) تح:د. عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، دار الغرب الإسلامي، بيروت- لبنان، ط١، ١٩٩٠.
- شرح المفصّل للزمخشري، موفق الدين أبي البقاء يعيش بن علي بن يعيش الموصلي (ت ٦٤٣ هـ)، قدّم له ووضع هوامشه وفهارسه: د. أميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ط١، ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠١م.
- شرح شافية ابن الحاجب، رضي الدين محمد بن الحسن الاسترابادي النحوي (ت ٦٨٦ هـ) مع شرح شواهده للعالم الجليل عبد القادر البغدادي صاحب خزانة الأدب (ت ١٠٩٣هـ)، حققهما وضبط غريبهما وشرح مبهمها الأساتذة: محمد نور الحسن، ومحمد الزفاف، ومحمد محيي الدين عبد الحميد، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ١٤٠٢هـ- ١٩٨٢م.
- شرح شواهد شافية ابن الحاجب، عبد القادر البغدادي صاحب خزانة الأدب (ت ١٠٩٣هـ)، مطبوع مع شرح شافية ابن الحاجب، تأليف الشيخ رضي الدين الاستربادي النحوي، تح: محمد نور الحسن، ومحمد الزفزاف، ومحمد محيي الدين عبد الحميد، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ١٤٠٢هـ- ١٩٨٢م.
- شرح كتاب سيبويه، لأبي سعيد السيرافي ، (ت ٣٦٨)، حقّقه وقدّم له وعلق عليه: د. رمضان عبد التواب وآخرون، دار الكتب والوثائق القومية بالقاهرة، ط٢١٤٢٩هـ - ٢٠٨م--- ١٤٣٢هـ- ٢٠١١م.
- الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، إسماعيل بن حمّاد الجوهري،(ت٣٩٣ه) تح: أحمد عبد الغفور عطّار، دار العلم للملايين بيروت- لبنان، ط٤، ١٩٩٠.
- عمدة الكتاب لأبي جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل النحاس، (ت ٣٣٨هـ)، بعناية: بسام عبد الوهاب الجابي،بعناية: بسام عبد الوهاب الجابي، دار ابن حزم، الجفان والجابي للطباعة والنشر،ط١،١٤٢٥هـ-٢٠٠٤م.
- علل النحو، أبو الحسن محمد بن عبد الله الوراق،(ت٣٨١ه) تح: محمود جاسم الدرويش، مكتبة الرشيد، الرياض- السعودية، ط١، ١٤٢٠هـ-١٩٩٩م.
- الفصول الخمسون، لابن معطى زين العابدين، أبي الحسن يحيى بن عبد المعطي الغربي (٥٦٤ه- ٦٢٨ه)، تح ودراسة: محمود محمد الطناحي، عيسى البابلي الحلبي وشركاه، د.ت.

- القاموس المحيط للفيروزآبادي، مجد الدين محمد بن يعقوب للفيروزآبادي الشيرازي (٧٢٩-٨١٧هـ) نسخة مصورة عن الطبعة الثالثة للمطبعة الاميرية سنة ١٣٠١هـ، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ج١، وج٢، ١٣٩٨هـ، ١٩٧٨م، ج٣، ١٣٩٩هـ ١٩٧٩م، ج٤، ١٤٠٠هـ- ١٩٨٠م.
- الكتاب (كتاب سيبويه)، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر،(ت١٨٠ه) تح: وشرح عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي بالقاهرة، مطبعة المدني القاهرة، ج١، ج٢، ج٣، ط٣، ١٤٠٨هـ- ١٩٨٨م، ج٤، ط٢، ١٤٠٢هـ- ١٩٨٢م، ج٥، ط٣، ١٤١٦هـ- ١٩٩٦م.
- كتاب سيبويه وشروحه، د. خديجة الحديثي، مطابع دار التضامن – بغداد، ط١، ١٣٨٦- ١٩٦٧.
- الكُنَّاش في النحو والتصريف لأبي الفداء (ت ٧٣٢ هـ)، دراسة وتح: جودة مبروك محمد، مكتبة الآداب، القاهرة، ط٢، ١٤٢٦ هـ- ٢٠٠٥م.
- اللباب في علل البناء والإعراب لأبي البقاء عبد الله بن الحسين العكبري (٥٣٨- ٦١٦هـ)، تح: غازي مختار طليمات، دار الفكر المعاصر، بيروت- لبنان، دار الفكر، دمشق- سوريا، مطبعة المستقبل- بيروت، مطبوعات مركز جمعية المساجد للثقافة والتراث العربي بدبي، ط١، ١٤١٦هـ، ١٩٩٥م.
- لسان العرب، ابن منظور،(ت٧١١ه)، تح: عبد الله علي الكبير وآخرون، دار المعارف، القاهرة، د.ت.
- المحكم والمحيط الأعظم، تأليف أبي الحسن علي بن إسماعيل بن سيده المرسي المعروف بابن سيده، (ت ٤٥٨هـ)، تح: د. عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية ، بيروت – لبنان، ط١، ١٤٢١هـ- ٢٠٠٠م.
- المسائل البصريات لأبي علي الفارسي (ت ٣٧٧ه) تح ودراسة: د. محمد الشاطر أحمد محمد أحمد، مطبعة المدني، القاهرة، ط١، ١٤٠٥هـ- ١٩٨٥م.
- المسائل العضديات، تأليف أبي علي الحسن بن أحمد الفارسي،(ت٣٧٧هـ) تح: د. علي جابر المنصوري، عالم الكتب، مكتبة النهضة العربية، بيروت – لبنان، ط١، ١٤٠٦هـ- ١٩٨٦م.
- المساعد على تسهيل الفوائد، شرح منقَّح مصفى للإمام الجليل بهاء الدين بن عقيل (ت٧٦٩ه) على كتاب التسهيل لابن مالك، تح وتعليق: د. محمود كامل بركات، جامعة أُمّ القُرى- المملكة العربية السعودية، دار الفكر- دمشق، ط١، ج١، ١٤٠٠هـ- ١٩٨٠م، ج٢، ١٤٠٢هـ -١٩٨٢، ج٣، د.ت، ج٤، د.ت.
- المطالع السعيدة في شرح الفريدة، لجلال الدين السيوطي (ت٩١١ه) في النحو والصرف والخط، تح: د. نبهان ياسين حسين، دار الرسالة- بغداد، ١٩٧٧.
- المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية للإمام أبي إسحاق إبراهيم بن موسى الشاطبي (ت٧٩٠هـ)، تح: د. عبد الرحمن إسماعيل العثيمين وآخرون. معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي، جامعة أُمّ القُرى. مكة المكرمة- المملكة العربية السعودية، ط١، ١٤٢٨هـ- ٢٠٠٧م.
- مقاييس اللغة لأبي الحسين أحمد بن فارس بن زكريا، (ت٣٩٥) تح وضبط: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، ١٣٩٩هـ ١٩٧٩م.
- المقتضب، أبو العبّاس محمد بن يزيد المبرّد (٢١٠- ٢٨٥ هـ)، تح: محمد عبد الخالق عضيمة، وزارة الأوقاف، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، لجنة إحياء التراث الإسلامي، جمهورية مصر العربية، ط٢، ١٩٧٩.
- المنهاج في شرح جمل الزجّاجي، للإمام يحيى بن حمزة العلوي (٦٦٩-٧٤٩هـ)، دراسة وتح: د. هادي عبد الله ناجي، مكتبة الرشيد ناشرون، الرياض- المملكة العربية السعودية، ط١، ١٤٣٠هـ- ٢٠٠٩م.
- معاني القرآن، ابو زكريا يحيى بن زياد الفرّاء، (ت٢٠٧هـ)، علم الكتب، بيروت، ط٣، ١٤٠٣هـ-١٩٨٣م.
- معاني النحو، د. فاضل صالح السامرائي، شركة العاتك لصناعة الكتاب، القاهرة، مكتبة أنوار دجلة- بغداد، ط٢، ١٤٢٣- ٢٠٠٣م.
- النكت في تفسير كتاب سيبويه وتبين الخفي من لفظه وشرح أبياته وغريبه، تأليف أبي الحجّاج يوسف بن سليمان بن عيسى الأعلم الشنتمري (٤١٠- ٤٧٦ هـ) دراسة وتح: الاستاذ رشيد بلحبيب، وزارة الاوقاف والشؤون الاسلامية، المملكة المغربية، ١٤٢٠هـ- ١٩٩٩م.
- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، للإمام جلال الدين السيوطي (ت٩١١هـ)، تح وشرح: د. عبد العال سالم مكرم، والأستاذ عبد السلام محمد هارون، ج١، وج٢، وج٣، مؤسسة الرسالة، بيروت – لبنان، ١٤١٣هـ- ١٩٩٢م، ج٤، وج٥، وج٦، دار البحوث العلمية، الكويت، ١٣٩٩هـ- ١٩٧٩م.